

الإصلاحات المصرفية في الدول العربية وفعاليتها في إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

حالة : الجزائر 1990-2015

Banking reforms in the Arab countries and their effectiveness in attracting foreign direct investment Algeria case study 1990-2015

د. يونس زين

د. أحمد نصير

جامعة الوادي - الجزائر

جامعة الوادي - الجزائر

zine-younes@univ-eloued.dz

necir-ahmed@univ-eloued.dz

Abstract:

. The difficult economic conditions experienced by Algeria in the eighties as a result of the oil crisis, which led to the decline in the hydrocarbon sector revenues, the high cost of food imports, the industrial sector deficit, high external debt and weak economic performance indicators, these factors generated strong will of the authorities to reconsider the curriculum development approved, and the Algerian authorities to enact laws and regulations governing the orientation process in line with the requirements of the new phase and Tvtadhah of radical reforms across all sectors (industrial, agricultural, banking etc) and the banking sector has received a camel Of reforms, but these laws did not paint a completely banking orientation of the market economy parameters did not give the status of foreign investment does not invest in the banking sector and not freely convert and liberalization of capital movements, which led to the issuance of the Law on Money and Loan in the nineties (Law 10/90)

key words. Banking Reform; Economic Reform Programs; direct foreign investment .

مقدمة:

إن نجاح النظام الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، مرتبط بكفاءة وفعالية الجهاز المصرفي ومدى قدرته على تعبئة فوائض دخول مختلف القطاعات وكذا قدرته على منح الائتمان وتمويل التنمية الاقتصادية بدون التأثير على الاستقرار الاقتصادي، ولم يعد هذا كافيا في ظل الانفتاح الاقتصادي وفي ظل سرعة التطور، لذلك عملت وتعمل مختلف دول العالم على إدخال تقنيات حديثة ومتطورة في العمل المصرفي، ووضع قوانين وتشريعات من شأنها أن تتماشى والتحديات التي تواجهها من تطور اقتصادي وانفتاح للعالم، وفي هذا السياق عانت العديد من دول العالم اضطرابات، وبالأخص في المجال الاقتصادي من جراء ما عانته من قهر الاستعمار مما شكل فجوة كبيرة بين الدول، وحدثت تفاوت من ناحية التقدم والتطور، الأمر الذي أدى باقتناع هذه الدول بعدم مقدرتها على تحقيق تنميتها بمعزل عن مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية.

إن الاضطرابات المذكورة أعلاه، بالإضافة الى التحولات العالمية الراهنة دفعت بمختلف الدول وخاصة النامية منها إلى سعيها الحثيث نحو ترقية وتشجيع الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، وذلك بسن قوانين وتشريعات محفزة لتهيئة مناخها الاستثماري بغية استقطاب تدفقات مستمرة لرؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق تنميتها المنشودة، وذلك باعتبار أن مدخراتها المحلية وكذلك خبراتها غير كافية لتحقيق هذا، وتجنبنا للحوء الى المديونية التي أثبتت أنها ذات آثار سلبية على الاقتصاد وذلك مما يترتب عليها من إملاء شروط وتبعية لربما لا تحدم مصالح البلد المضيف.

والدول العربية شأنها شأن الدول العالم ككل تعمل على تهيئة مناخها الاستثماري وتحسينه وتطويره ليستجيب الى متطلبات المستثمرين الأجانب ويؤثر في قراراتهم باختيار هذه الدولة كموطن للاستثمار.

و في إطار التوجه الجديد قامت السلطات الجزائرية بسن قوانين و تنظيمات تنظم عملية التوجه تماشيا مع متطلبات المرحلة الجديدة وما تقتضيه من إصلاحات جذرية على مستوى جميع القطاعات (القطاع الصناعي، الفلاحي، المصرفي.... إلخ) و قد حظي القطاع المصرفي بجملة من الإصلاحات، إلا أنها هذه القوانين لم ترسم بشكل كلي معالم التوجه المصرفي لاقتصاد السوق ولم تعطي مكانة للاستثمار الأجنبي لا بالاستثمار في المجال المصرفي و لا بجزية تحويل وتحرير حركة رؤوس الأموال مما أدى إلى صدور قانون النقد

والقرض في التسعينيات (قانون 90/10) الذي أولى الإهتمام باستقلالية البنك المركزي كما أعطى أهمية واضحة لتدفقات رؤوس الأموال.

يتمثل الإشكال الذي سنعمل على بحثه ومعالجته من خلال دراستنا هاته في السؤال المحوري التالي:

ما مدى أهمية الإصلاحات المصرفية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟ وما هو اتجاه الأداء الإقتصادي من جراء هذه الإصلاحات المصرفية؟

وسنحاول تقسيم هذه الدراسة الى المحاور التالية :

المحور الأول :مرحلة الإصلاح المصرفي الجزائري بعد التسعينيات

عرف النظام المصرفي الجزائري منذ التسعينيات إصلاحا جديا، يدخل ضمن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات، من أجل ضمان الانتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق.

أولا: قانون 10-90 عام 1990 المتعلق بالنقد والقرض

لقد أدركت الجزائر في السنوات الأخيرة الماضية أن الإصلاحات الإقتصادية التي فرضتها المعطيات الدولية، والتحول لإقتصاد السوق، لا بد أن تواكبها إصلاحات مصرفية مماثلة، فكان إصلاح أبريل عام 1990 وصدور قانون النقد والقرض 10-90 بمثابة الثورة الحقيقية لإصلاح هذا القطاع، لذا كان إهتمام الحكومة منصبا على النقاط التالية¹:

ü الإهتمام بالمشاكل الإجتماعية، من خلال تطوير علاقات العمل والحماية الإجتماعية؛

ü إرساء الإطار القانوني ذي الصلة بالإصلاحات السياسية، الإجتماعية والاقتصادية، من أجل مواكبة الأهداف المسطرة؛ وبصفة عامة فان برنامج الحكومة في ذلك الوقت غلب عليه الطابع النقدي، وسطر لذلك السبل الواجب إتباعها.

1- مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض

لقد أعطى قانون النقد والقرض 10-90 دفعا قويا لإعادة تنظيم الهيئات الرئيسية لتسيير الجهاز المصرفي الجزائري، يتجلى ذلك من خلال الاستقلالية الممنوحة للبنك المركزي في تسيير أموره، وتحديد شروط تعيين مسيريه وممارسة وظائفهم، حيث يقوم المحافظ بمساعدة ثلاثة نواب له ومجلس النقد والقرض ومراقبون يتولى شؤون المديرية وإدارة المراقبة على التوالي²، يعين محافظ البنك المركزي بمرسوم رئاسي، يصدره رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات، كما يتم تعيين نواب المحافظ بنفس الكيفية لمدة خمس سنوات، ولا تجدد ولايتهم إلا مرة واحدة، ولا يمكن إقالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي في حالة العجز أو إرتكابهم خطأ فادح في مجال العمل المصرفي.

ويلاحظ أن إستقرار مدة الولاية وإمتداد أجلها وعدم قابليتها للإلغاء يعطي لإدارة البنك المركزي ضمانا قانونيا للاستقرار والإستمرارية. تقوم الحكومة بإستشارة بنك الجزائر بالنسبة لكل مشروع قانوني أو نص تنظيمي خاص بالمالية أو النقد، كما يمكن لبنك الجزائر إقتراح أي إجراء من شأنه أن يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات، والوضعية العامة للمالية العمومية، وعلى تطور الإقتصاد الوطني بصفة عامة، كما يلزم قانون النقد والقرض بنك الجزائر بإطلاع الحكومة على كل أمر من شأنه أن يمس بالاستقرار النقدي.

أما بخصوص المبادئ التي جاء بها قانون النقد والقرض فإنه يمكن إجمالها في النقاط التالية³:

1-1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حيث كانت في السابق القرارات تتخذ تبعا للمعطيات الحقيقية، أي على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية المخططة.

وفي هذا الإطار تبني قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، وذلك حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد.

ولقد سمح هذا المبدأ بتحقيق مجموعة من الأهداف هي⁴:

ü إستعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛

ü تحريك السوق النقدية وتنشيطها وإحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة في الضبط الإقتصادي؛

ü تسهيل منح القروض التي يتركز تقديمها على الجدوى الإقتصادية للمشروعات، دون تمييز بين القطاع العام و الخاص وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الصرف من طرف البنوك وجعله يلعب دورا مهما في إتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض؛

1-2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: كانت الخزينة العامة في النظام السابق تلعب دورا أساسيا في تدبير التمويل اللازم لكافة النفقات العمومية، وذلك على الأخص عبر اللجوء إلى القروض، وبشكل عام عن طريق الإصدار النقدي الجديد، مما فسخ المجال واسعا لعملية التمويل بالعجز، وقد خلق هذا الأمر تداخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق أيضا تداخلا بين أهدافهما المسطرة⁵.

قد إعتمد قانون النقد والقرض من أجل إزالة هذا التداخل في الأهداف والسلطات بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، بل أصبح هذا الأمر يخضع لبعض القواعد والأسس المبنية على دراسات نقدية وإقتصادية. وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق عدة أهداف أهمها⁶:

ü إستقلالية بنك الجزائر عن الدور المتزايد للخزينة وتقليص قروضه تجاهها؛

ü تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛

ü الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛

1-3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض: حمل قانون النقد والقرض أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم الجهاز المصرفي وأدائه، فقد مكنه من إستعادة مهامه التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض التي سلبتها منه الخزينة العمومية في النظام المصرفي السابق⁷.

وقد سمح الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض التي جاء بها قانون النقد والقرض من بلوغ الأهداف التالية⁸:

ü تناقص التزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد؛

ü أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يتركز على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع؛

ü أما الأهداف التي جاء لتحقيقها قانون النقد والقرض فهي:

ü إقامة نظام مصرفي من مستويين، سلطة نقدية ممثلة في البنك المركزي، والبنوك الأولية أو التجارية التي تتلقى الأوامر من البنك المركزي؛

ü تمكين هذا القانون البنك المركزي من أداء وظائفه التقليدية، وفصله عن الوظائف المتداخلة مع الخزينة؛

ü إستقلالية البنك المركزي، من خلال إعطاء المجال للمحافظ لممارسة مهامه تماشيا مع الوضع الإقتصادي وتحقيق أهداف السياسة النقدية؛

ولقد كانت أهداف السياسة النقدية في هذا القانون هي⁹:

• بنك مركزي يعمل على تحقيق هدف وحيد هو إستقرار الأسعار.

• عدم تعارض هذا الهدف مع الحفاظ على التوازن الخارجي.

من أهداف هذا القانون أيضا تمكين الخواص من تأسيس بنوك، وتمكين البنوك الأجنبية من فتح فروع لها في الجزائر، وهذا ما نلاحظه بعد صدور قانون 90-10، حيث تم تأسيس مجموعة من البنوك، وفتح فروع للعديد من البنوك الأجنبية.

مما جاء في قانون 90-10 هو محاولة بنك الجزائر استخدامه لأدوات السياسة النقدية مثل : آلية معدل الاحتياطي الإجباري، كما عمل بنك الجزائر على إقامة سوق نقدية ما بين البنوك، يتدخل فيها هذا البنك تبعا لرغبته في ضخ أو امتصاص السيولة.

هدف أيضا قانون النقد والقرض إلى تعزيز الرقابة المصرفية، وذلك عن طريق اللجنة المصرفية التي ترصد عمل البنوك، وتحلله لتقرر ما إذا كان عمل وسير البنوك ينسجم ويتلاءم مع قواعد العمل المصرفي.

ثانيا: أهم تعديلات قانون النقد والقرض 90 – 10

بعد مرور أكثر من عشر (10) سنوات عن دخول أحدث قانون لتنظيم الجهاز المصرفي ودعمه للتنمية الإقتصادية، وخلق جو ومحيط مناسب لجذب الإستثمار المباشر الأجنبي ومع مرور سنوات تطبيق قانون 90-10 بدأت تظهر بعض الثغرات خاصة الإدارية منها، ومن أجل ضمان فعالية أكبر ودور أحسن لبنك الجزائر في تحقيق أهدافه المسطرة، والتحكم أكثر في الوضع النقدي للبلاد، فقد تعرض هذا القانون إلى تعديلين أساسيين هما تعديل بالأمر 01 / 01 والأمر 03 / 11¹⁰.

1- الأمر 01 / 01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض

إن الأمر المعدل والمتمم رقم 01 / 01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، تم الفصل فيه بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، ولقد جاء أيضا هذا التعديل كي يمكن رئيس الجمهورية من تعيين محافظ البنك المركزي ونائبه لمدة غير محدودة، وإتخذت الحكومة خطوات عديدة لتحسين القطاع المصرفي والمالي، من خلال إصلاح أساليب إدارة المصارف، وتحسين مستوى الخدمات، وتحسين أيضا عملية مراجعة الحسابات المصرفية، وإعادة تفعيل نظم المدفوعات واستخدام أجهزة الكمبيوتر من أجل ترقية الخدمة المصرفية بشكل عام.

وبصفة عامة يتكون مجلس إدارة الجزائر من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء، وثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية، وذلك حسب المادة 06 من الأمر 01 / 01 عام 2001، أما مجلس النقد والقرض فيتكون بموجب هذا التعديل من أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاث (3) شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والإقتصادية.¹¹

2- الأمر رقم 11 / 03 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض.

لقد جاء الأمر المعدل والمتمم رقم 11/03 في سياق الإصلاحات المستمرة والمتواصلة التي عرفها الإقتصاد الجزائري وجعل المؤسسات المصرفية القاطرة الحقيقية في التنمية الإقتصادية، إضافة إلى لعب دورها في مكافحة كافة أشكال التسيير الخاطيء، والذي يتسبب في حدوث فضائح مالية وحالات عديدة لتبييض الأموال، والاحتلاسات والثغرات المالية التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية. ومن أهم ما تضمنه هذا الأمر نجد¹²:

ü المادة 39 في الأمر المعدل والمتمم (إن إحتياطات الذهب التي يمتلكها بنك الجزائر ملك للدولة، ويمكن لبنك الجزائر إجراء كل العمليات المتعلقة بالذهب لا سيما الشراء، البيع، القرض والرهن الفوري أو بأجل، الودائع من الذهب يمكن أن تستعمل في أي تسبيق موجه للتسيير النشط للدين الخارجي)؛

ü إلغاء المادة 71 من قانون النقد والقرض والتي تنص (يمكن لبنك الجزائر القيام بإعادة الخصم للبنوك والمؤسسات المالية لمدة ستة (06) أشهر كحد أقصى لتشكيل قروض متوسطة المدى، وهذه الخصوم قابلة للتجديد إنما لا تتعدى 03 سنوات، يجب أن تهدف هذه القروض إلى إحدى الغايات التالية : تطوير وسائل الإنتاج، تطوير وتمويل عمليات التصدير، إنشاء سكنات، كما يجب أن تتوفر فيها الشروط التي وضعها المجلس حتى يقبلها بنك الجزائر)؛

ü تمنع المادة 120 من قانون النقد والقرض كل شخص طبيعي أو معنوي القيام بالعمليات التي تجرئها البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن المادة 121 وبصفة إستثنائية تنص على السماح للخزينة والمصالح المالية للبريد القيام بهذه العمليات طالما ترخص بذلك النصوص القانونية، خاصة ما تعلق بالمادة 121 من قانون النقد والقرض 90 – 10؛

هذه المادة الأخيرة التي تشكل القاعدة القانونية التي تسمح للبريد بإجراء عمليات بنكية من خلال صكوك بريدية، قد تم إلغاؤها بالأمر المعدل للقانون 90 – 10 فالمادة 77 من الأمر 11 / 03 تنص على أنه لا يرفع المنع إلا بالنسبة للخزينة العمومية، وبعض الهيئات والمؤسسات المحددة في القانون.

ü أما بالنسبة للجنة المصرفية¹³، فقد تم تعديل المادة 144 من قانون 90 – 10 بالمادة 106 من الأمر 11/03 والتي تنص على (تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا، ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي، قاضيين يتبدان من المحكمة العليا، يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد إستشارة المجلس الأعلى للقضاء. يعين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة لمدة 05 سنوات، فيموجب المادة المعدلة تغير أعضاء اللجنة المصرفية والذين يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة في المادة الملغاة)؛

ü أما بالنسبة لضمان الودائع فقد تم تعديل المادة 170 من قانون 90-10 بالمادة 118 من الأمر 11/03، حيث تدفع البنوك علاوة ضمان سنوية تقدر ب : 01 % على الأكثر من ودائعها.

المحور الثاني: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد التسعينيات

تميزت هذه الفترة بتغير جذري في جميع المجالات وخاصة بإرجاع دور البنك المركزي كمشرّف على البنوك التجارية و بروز رغبة الدولة في التوجه نحو إقتصاد السوق الذي فرضه الإقتصاد العالمين و رغبة منها في تدارك ثغرات ما سبق من قوانين، وخاصة فيما يخص الإستثمار الأجنبي المباشر والجدول الموالي يوضح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم (01): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للوارد للجزائر خلال الفترة 1990 - 2015

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المبلغ	0.3349	11.6386	30	15	18	25	270	260	606.6
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المبلغ	291.6	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
المبلغ	2646	2746	2301	2581	1499	2661	1488	1037	

المصدر: من إعداد الباحثين إعتقادا على:

١٠ التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة 2013.

١١ تقرير الإستثمار العالمي (الأونكتاد)، 1996.

١٢ تقرير الإستثمار العالمي (الأونكتاد)، 2011.

١٣ تقرير الإستثمار العالمي (الأونكتاد)، 2012.

١٤ تقرير الإستثمار العالمي (الأونكتاد)، إصلاح الحكومة الدولية للاستثمار، استعراض 2015.

ملاحظة: تدفق الإستثمار سنة 2015 يقدر بـ 113145 مليون دينار جزائري و تم تحويله إلى الدولار بمحول العملة المتوفر على صفحة google بتاريخ:

2017/04/20، على الساعة 16:00 مساء.

والملاحظ من الجدول أعلاه:

١٥ تحليل تطور إجمالي الاستثمار الأجنبية المباشرة

نلاحظ في هذه الفترة غياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي وذلك خلال الفترة (1990-1995) ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي

وضعها صندوق النقد الدولي¹⁴، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية (العشرية السوداء) وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي، أما الفترة (1996-2000) فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت أغلبها إلى قطاع المحروقات و بقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة، وبعدها قامت الجزائر بتحقيق مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة (2000-2013) مما يشير إلى تعافيتها من الوضع الذي كانت فيه وتحقق الحد المقبول من الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي وكذا تحريم الإصلاح المنفذة في هذه الفترة وهذا ما يفسره مبالغ هذه الفترة التي تراوحت بين (438, 2746)، وفي 2014 نلاحظ انخفاض ما يقارب النصف مقارنة بالسنة الماضية وتليها 2015 بـ 1037 وهذا ما يفسره الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول الذي القى بضلالة على نتائج الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبار الجزائر من الدول المعتمدة في اقتصادها على النفط¹⁵.

٣ تحليل تطور إجمالي الاستثمار الأجنبية المباشرة على حسب فترات الإصلاح

لقد جاء القانون 10/90 كتغيير جذري للمنظومة المصرفية مما أعطى للبنوك دور الوساطة المالية واخرجها من دوامة تمويل مخططات التنمية وأعاد هيكل النظام المصرفي الأمر الذي ساعد على حركة رؤوس الأموال مع الخارج مما شجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا القطاع الخاص، من خلال إلغاء التفرقة بينه وبين القطاع العام، وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا، كما كان بالأهمية بمكان إلغاء قاعدة 51% و 49% مما فتح كل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يترجمه مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 1991 والمقدر بـ 11.6386 مليون دولار وبالرغم من كل ما جاء به هذا القانون إلا أن الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية حالة دون ذلك وهو ما يفسره النسب المحتشمة في كل من السنوات 1990-1992 المتراوحة بين (0.3349-30 مليون دولار) وكذا غيابها في سنة 1993 إلى 1995 وبعدها بدا في التعافي مما يفسر على ان تدهور قيم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة مرده الظروف السائدة وليس محتوى القوانين الصادرة آن ذاك¹⁶، أما الفترة ما بعد سنة 2001 فقد تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بـ 1196 مليون دولار سنة 2001، وهي التي توافقت إصدار الأمر رقم 03/01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية وهكذا فان هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فان تدفقات الاستثمار 2001-2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات، وفي 2006 حقق الاستثمار الأجنبي المباشر قفزة نوعية بفضل الأمر التشريعي رقم 1708/06، الذي خفض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين، وهذا مؤشر لتقليل البيروقراطية، بالإضافة إلى إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، كما أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تعمل تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار وهذا يدل على الأهمية التي توليها الجزائر لهذا الملف، في مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون.

ثالثا : التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، والجدول الموالي يوضح توزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2015.

الجدول رقم (02) : يمثل توزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003 - 2015

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	التكلفة بالمليون دولار
1	الإمارات	25	26	15.280
2	اسبانيا	20	24	7.860
3	فرنسا	62	81	5.950
4	فيتنام	2	2	4.743
5	سويسرا	7	12	4.538
6	مصر	9	11	4.178
7	المملكة المتحدة	18	24	3.738
8	الولايات المتحدة	31	34	3.303
9	الصين	12	12	2.658
10	لوكسمبورغ	1	3	2.447
11	قطر	2	2	2.150
12	تركيا	5	5	1.941

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي (الأونكتاد) 2015.

بتحليل الجدول أعلاه، يتضح أن الدول الأوروبية احتلت المرتبة الأولى في عدد المشاريع (144 مشروع وبعده معتبر والمقدرة ب 108 شركة وبقيمة 44533 مليون دولار، حيث كان لاسبانيا نصيب الأسد بما يقارب 18% من إجمالي قيمة المشاريع في الدول الأوروبية وتأتي فرنسا بعدها فرنسا بأكثر من 13% رغم أنها أكثر مشروعات من اسبانيا، وتأتي على التوالي (سويسرا، المملكة المتحدة، لكسمبورغ) بنسبة (10%، 8.3%، 5.5%)، ثم تأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثانية بعدد من الشركات يقدر ب 46 وعدد مشاريع (47 مشروع) وبقيمة 26772 مليار دولار، فكانت الامارات المتصدرة بمقدارة بنسبة 57% أي فاقه النصف وكذلك من حيث عدد المشاريع وعدد الشركات والتي كانت على التوالي (26، 25)، ثم تأتي الفيتنام ب 17.7%، ثم الصين قطر تركيا ب (10% بالتقريب، 8%، وباقي لتركيا) على التوالي، وتأتي مصر في المرتبة الثالثة كممثل لدول العربية بقيمة مشاريع تقدر ب 4.178 مليار دولار، وب 9 شركات و 11 مشروع وهذا يدل على الأهمية النسبية لمصر من حيث حجم الاستثمارات، وتراجع تصنيف الولايات المتحدة في الجزائر إلى المرتبة الرابع ب (34 مشروع و 31 شركة) وبتكلفة تقدر ب 3.303، بالرغم انها تفوق مصر في عدد المشاريع والشركات إلا انها أقل أهمية من ناحية الكلفة، في حين كانت في الزمن القريب 2001-2010 في المرتبة الثانية ب 3.487 مليار دولار باعتبار استثماراتها ضخمة في الجزائر بالرغم من قلة مشاريعها المقدرة ب 12 مشروع أنا ذلك¹⁸، فمن أهم الشركات الأجنبية خارج قطاع المحروقات والتي تستثمر في الجزائر نذكر: في مجال الاتصالات منها Alctel Telecom و Safercom الفرنسيين، وكذلك في مجال صناعة وتركيب السيارات نذكر Renault و Peugeot، أما في مجال الصحة فهناك Sanofi-Aventis الفرنسية و Novo Nordisk الدنماركية وإشترت الشركة الأمريكية Pfizer حصة 30% من مؤسسة صيدال.

أما فيما يخص أهم عشرة دول عربية مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 1985-2009، فنجد أن مصر تأتي في المركز الأول بتدفق تراكمي حوالي 3,254.8 مليون دولار، تأتي بعدها في المركز الثاني عمان بتدفق تراكمي بلغ حوالي 2,490.0 مليون دولار، أما صاحبة المركز الثالث فكانت الكويت بتدفق حوالي 315.5 مليون دولار، تليها الإمارات في المركز الرابع بتدفق بلغ حوالي 139.7 مليون دولار¹⁹.

2- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تعددت القطاعات التي تعتبر مقصد الإستثمار الأجنبي المباشر، والجدول الموالي يوضح توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2015.

جدول رقم (03): يمثل توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003 - 2015

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	الإجمالي
1	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22	28	6.489	19.130	28
2	المعادن	17	21	16.486	14.371	21
3	العقارات	14	19	14.199	13.343	20
4	المواد الكيميائية	12	14	3.863	7.294	11
5	الفنادق والسياحة	8	12	5.826	2.678	4
6	مواد البناء	9	14	3.726	2.238	3
7	خدمات الأعمال	39	39	1.814	1.599	2
8	صناعة المعادن الأساسية للسيارات	20	28	14.728	1.252	2
9	المنتوجات	9	9	3.678	9.97	1
10	التخزين	2	3	1.786	8.58	1
	أخرى	159	188	20.558	4.282	6

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي (الأونكتاد) 2015.

نجد أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من القطاعات الإقتصادية الوطني حيث احتلت القطاعات الخدمات والصناعة والفحم والنفط والغاز الطبيعي الصدارة ب (28، 39، 28) مشروعا على التوالي واستحدثت مناصب شغل تقدر ب (1814، 14728، 6436) على التوالي، حيث نلاحظ أن قطاع الصناعة والمعادن كان أكثر

القطاعات إستحداثا لوظائف الشغل رغم أن تكلفة هذه المشاريع كانت متواضعة و تقدر بـ 1252 مليون دولار مقارنة بالفحم والنفط الذي إحتل الصدارة بـ 19130 مليون دولار وبعده قطاع الخدمات والأعمال بـ 1599 مليون دولار وذلك بسبب إرتفاع مردودية هذه القطاعات لدى الشركات الأجنبية، وجاء في التصنيف بعدها قطاع (المعادن، العقارات، المواد الكيماوية، مواد البناء، الفنادق والسياحة) على التوالي (21، 19، 14، 14، 12) من عدد المشروعات، ولكن بالنظر إلى تكلفة المشاريع وعدد الوظائف فإنها كانت معتبرة مقارنة بالقطاعات السابقة والتي كانت في مجملها 44103 وظيفة بتكلفة المشاريع تقدر بـ 39924 مليون دولار، وجاء قطاع المنتجات والتخزين إلا بعدد محتشم من المشروعات بـ (3، 9) مشروعا على التوالي بعد وظائف يقدر بـ 5464 وظيفة و بتكلفة مشاريع تقدر بـ 1855 مليون دولار، وكان إجمالي المشاريع في باقي القطاعات يقدر بـ 188 مشروعا، بعدد وظائف يقدر بـ 20558 وظيفة بتكلفة مشاريع تقدر بـ 4282 مليون دولار والتي تعد هذه الأخيرة ضئيلة مقارنة بسابقتها²⁰.

المحور الثالث: مؤشرات الأداء الكلي كأداة لتقييم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لمعرفة مكانة الجزائر في المؤشرات المتعلقة بقياس جاذبية مناخ الإستثمار سنحاول في تقييمنا لمناخ الاستثمار على أهم المؤشرات الأداء الداخلي والخارجي، وذلك لما لهذه المؤشرات من دلالة في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الإستثمار، وللوقوف أمام أهم نتائج الإصلاحات المصرفية التي مست الإستثمار الأجنبي المباشر و إنعكاسها على جذب هذه الأخيرة.

1- مؤشرات الأداء الداخلي للجزائر

تماشيا مع سلسلة الإصلاحات الاقتصادية المتتالية في الجزائر ، طرأ على إقتصادها العديد من التغيرات منذ بداية التسعينيات إلى غاية يومنا هذا وهو ما انعكس على مؤشرات الإقتصاد الكلي بصفة عامة ومؤشرات الأداء الداخلي بصفة خاصة.

1-1- مؤشر النمو الإقتصادي:

يعد معدل نمو من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في إقتصاد البلد المضيف، والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو، وحجم التدفقات الواردة.

جدول رقم (04): يمثل مؤشر النمو الإقتصادي للجزائر خلال الفترة 1990-2015

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
مؤشر النمو الإقتصادي	0.8	-1.2	-0.9	-2.1	-0.9	3.7	4	1.1	5.1
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مؤشر النمو الإقتصادي	3.2	2.2	2.5	4.7	6.9	5.1	5.1	2	3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
مؤشر النمو الإقتصادي	2.4	2.4	3.3	4.1	5.3	0.43	4.1	2.9	

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

ن الديوان الوطني للإحصاء، نشرات الصندوق النقد العربي.

رغم الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر لمدة سنوات طويلة من اضطرابات سياسية وإقتصادية، والتي تفسرها معدلات النمو الإقتصادي والتي تراوحت بين 2.1% و 0.8% من 1990 إلى 1994، والتي كانت نتاج الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر في هذه المرحلة بالرغم من الإصلاحات المهمة التي وضعها في قانون 10/90 والتشريعات المتتالية بعده، نجد أنها تمكنت من إبراز مكانتها بين باقي الدول في العالم حيث ضمن التحولات الكبيرة التي عرفها نموها الإقتصادي من تدهور ومعدلات سلبية في السنوات السابقة إلى معدلات مرتفعة يشهد بها، حيث بدأت بالتعافي في سنة 1995 بمعدل نمو 3.7% والذي يفسر تغلب الجزائر على الوضع الأمني، وهو ما توضحه تدفق الإستثمار في 1996-1998 بمبلغ 270، 260، 606.6 مليون دولار على الترتيب، وهذا يوحي إلينا إرتياح المستثمر الأجنبي وقبوله بالمناخ الإستثماري في هذه الفترة والذي كان في أغلبه متوجه إلى قطاع المحروقات، ونلاحظ بعد 2002 كانت نسبة النمو معتبرة ويرجع ذلك إلى الإصلاح المنبثق في 2001 وحافظت الجزائر على معدل نمو إقتصادي يتراوح

من 2% إلى 3% خلال الفترة 2005-2012 بعد أن كانت قد حققت إرتفاعا في السنوات التي سبقت والتي تزامنت خاصة مع بدء تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي وضخ الأموال في السوق حيث وصل معدل النمو الإقتصادي في سنة 2003 إلى أقصى حد عرفه وهو 6.9% وهو الدليل على تفاعل المكونات الإقتصادية لما جاء به هذا الإصلاح في تلك الفترة²¹. ولقد إحتلت الجزائر في المرتبة الرابعة كأكبر إقتصاد عربي سنة 2012 حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 209.3 مليار دولار، وذلك بفضل ضخامة إنتاجها النفطي المقدر بحوالي 2 مليون برميل يوميا تصدر 85 مليار متر مكعب من الغاز، حيث إستمر هذا الإرتفاع حتى السنة التي بعدها 2013 ليصل إلى 210.2 مليار دولار²² وما نستخلصه هو أن النمو الإقتصادي في الجزائر وبصفة عامة يعتبر في معدلات ضعيفة بالنظر إلى وضعها الإقتصادي بين باقي دول العالم.

1-2- مؤشر معدل التضخم:

إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزا للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى، وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات، ذلك لأن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، لذا فهي معبر على فعالية السياسة النقدية للبلد في تحكّمها في الوضع النقدي عن طريق أدواتها المختلفة.

جدول رقم (05): يمثل مؤشر معدل التضخم للجزائر خلال الفترة 1990-2015

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل التضخم %	17.8	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم %	5.7	5	2.8	0.3	4.2	1.4	2.6
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم %	3.6	1.6	2.5	4.5	4.4	5.7	3.9
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	-	-
معدل التضخم %	4.5	8.9	3.3	2.4	4.8	-	-

المصدر: من إعداد الباحثين إستناداً على:

- O.N.S :retrospective statistique 1970-1996

- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقارير سنوات : 2000-2004.

- جريدة الخبر اليومية الجزائرية، إرتفاع معدلات التضخم إلى 8.9% مقابل 4.5% سنة 2011، تم تصفح الموقع:

http://www.elkhabar.com/ar/autres/dernieres_nouvelles، بتاريخ: 2017/04/12، على الساعة: 15:00،

تم نشر المقال بتاريخ: 23 جانفي 2013، ص ص: 01، 02.

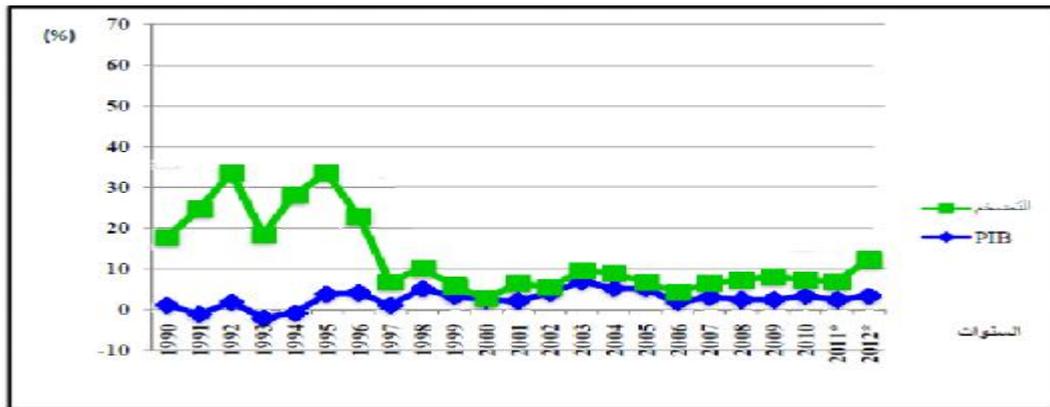
يتضح من الجدول السابق أن معدلات التضخم قد إرتفعت بشكل لافت للإنتباه خلال الفترة 1990-1996، فقد إرتفع من 17.8% سنة 1990 إلى 31.7% سنة 1992 ليستقر عند حدود 29% سنتي 1994 و1995 ليتراجع إلى 18.7% سنة 1996، ويمكن تفسير إرتفاع التضخم خلال هذه الفترة بعدة أسباب، أهمها قيام الحكومة بتحرير الأسعار بعد صدور قانون تحرير الأسعار سنة 1989.

أما خلال الفترة 1996-2000 فقد عرفت تراجعاً مستمراً لمعدل التضخم، فقد إنخفض معدل التضخم من 18.7% سنة 1996 إلى حدود 5% سنتي 1997 و1998 ثم إلى 0.3% سنة 2000 وهو أدنى معدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الإستقلال، ويمكن تفسير ذلك الإنخفاض في هذه المرحلة بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كالعامل على تقليص الموازنة العامة، الصرامة في إدارة الكتلة النقدية، رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية وللجوء إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، بالإضافة إلى العمل على زيادة إحتياطات الصرف لتدعيم قيمة العملة الوطنية.

ولقد عاد معدل التضخم للإرتفاع مجدداً سنة 2001 والذي بلغ 4.2% ومراد ذلك هو نمو المجمع النقدي M 2 بنسبة 22.3% جراء نمو إحتياطات الصرف والتي تزامنت مع إنطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي وخلال الفترة 2002-2006 تراوح معدل التضخم

بين 1.4% كأدنى حد سنة 2001 و3.6% كأقصى حد سنة 2004، ليرتفع سنة 2007 إلى 4.5% بفعل التوسع في السياسة المالية وإنطلاق برنامج دعم النمو الإقتصادي، مما دعا الصندوق النقدي الدولي إلى تحذير الجزائر من عواقب إرتفاع التضخم جراء السياسة التوسعية للإنفاق والموازنة العامة وإرتفاع عجز الموازنة خارج قطاع المحروقات. وخلال الفترة 2008-2012 فإن معدلات التضخم متذبذبة حيث قفزت من 4.4% سنة 2008²⁴ وصولاً إلى 8.9% خلال سنة 2012، بعد أن كان سنة 2011 قدر ب4.5% و3.9% سنة 2010، وهذا راجع أساساً إلى عم إستقرار مستوى الأسعار خلال البرامج المطبقة من طرف الدولة الأمر الذي كان وراء الإرتفاع المذهل خلال سنة 2012.

الشكل رقم (01): يمثل تطور معدل التضخم في الجزائر بالمقارنة مع PIB في الفترة 1990-2012



المصدر: لبيبة جوامع، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية، 2012/2000، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، 2015/2014، ص: 281.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

أن الوضع الإقتصادي تميز في بداية التسعينات بتدهور النمو الإقتصادي و إرتفاع معدل التضخم بشكل كبير جدا، حيث تمثلت أهم الإختلالات المالية في هذه الفترة في الإختلالات المالية الخارجية من مديونية وأعباء خدماتها، لكن إنطلاقاً من سنة 1994 أي ما تم البدء في برنامج الإستقرار الإقتصادي نلاحظ إنخفاضاً ملحوظاً في معدل التضخم ما يقابله تحسن في PIB الأمر الذي إستمر حتى بعد تنفيذ برنامج تعديل الهيكلي حتى نهاية 1998، و تنفيذ تعديلات قانون النقد والقرض في سنة 2001 والبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي والنمو 2005-2009، حيث تميز معدل التضخم في الجزائر بكونه في مستويات غير مقبولة فلطالما تراوح من 4% إلى 10% كما أنه في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة رغم أنه تقلص من 5.7% سنة 2009 إلى 3.9% سنة 2010 إلا أنه إرتفع بعد ذلك بسبب الإرتفاع الحاصل على مستوى الأجور المدفوعة لأثر رجعي ضمن السياسة الإجتماعية المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية وأثر بذلك على أسعار المواد الغذائية ليصل سنة 2011 إلى 4.5% في إرتفاع آخر وهو الأمر الذي إستمر إلى غاية 2012 ليصل إلى مستوى 8.9% كذروة لم تسبق له من قبل خاقه وأن معدل التضخم لمتوسط الفترة 1998-2012 تقدر ب 3.8%، وترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى الإرتفاع الكبير في أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 21%.

3-1- مؤشر عجز الموازنة العامة

تعتبر الموازنة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي وضمان تحقيق التشغيل الكامل من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل من خلال السياسة الضريبية والإنفاقية، و فيما يلي سيتم عرض لهذا المؤشر.

جدول رقم (06): يمثل مؤشر عجز الموازنة للجزائر خلال الفترة 1990-2012

الوحدة : مليون دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
مؤشر عجز الموازنة	+16000	+36800	-108267	-162698	-89148	-147886	+100548	-48700
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مؤشر عجز الموازنة	-14696.65	-161476.715	+14655.2	-217414.176	-102094.167	-335669.9	-392000	-673223
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	/
مؤشر عجز الموازنة	-1872134.143	-2115460.625	-2119190.696	-2295874.750	-3545460.823	-3626026.634	-4276447.056	/

مصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

١٠ الديوان الوطني للإحصاء، نشرات الصندوق النقد العربي

١١ الصندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات 2002.

١٢ الصندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات 2003.

١٣ الصندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات 2004.

لقد كان رصيد الميزانية في نهاية الثمانينات في حالة عجز حيث بلغ سنة 1989 مبلغ: 8100 مليون دينار جزائري تحول هذا الرصيد إلى حالة فائض مع بداية التسعينات كنتائج للإصلاحات التي إنتهجتها الدولة حيث بلغ الفائض 16000 مليون دينار جزائري في عام 1990 تحسن هذا الفائض إلى 36800 مليون دينار جزائري سنة 1991 أي ما يمثل نسبة 2.88%، 4.26% من الناتج الداخلي الخام، كما أن هذا التحسن في رصيد الميزانية يعود كذلك إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية حيث إنتقلت من 100548 مليون دينار جزائري سنة 1996 إلى 161500 مليون دينار جزائري سنة 1991 لكن هذا الفائض لم يستمر حيث ظهر العجز مرة ثانية إبتداءً من سنة 1992 بمبلغ 108267 مليون دينار جزائري تفاقم هذا العجز سنة 1993 حيث أصبح 162267 مليون دينار جزائري أي ما يمثل 10.07%، 13.67% على التوالي من PIB، يمكن تفسير ذلك بتراجع أسعار النفط إذا بلغت 17.5 دولار للبرميل سنة 1993 عوض عن 24.34 دولار سنة 1990 مع ما ترتب عن ذلك من إنخفاض في الجباية البترولية بالإضافة إلى ذلك إرتفاع النفقات العامة، و قد إرتفعت سنة 1993 بنسبة 26.49% كما لا ننسى خدمة المديونية الخارجية أين عرفت أكبر نسبة لها من حجم الصادرات حيث بلغت 82.2%²⁶.

تقلص عجز الموازنة سنة 1994 إلى 89148 مليون دينار جزائري والسبب في ذلك هو الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية غير أن هذا العجز زادت حدته سنة 1995، كما نلاحظ أن الرصيد السالب قد غطى على موازنات خلال السنوات 1996-1999 تزايد عجز الموازي بدا واضحا، وهذا توازيا مع زيادة النفقات رغم الزيادة كذلك في الإيرادات التي لم تستطع تغطية النفقات الكلية، أما سنة 2000 وهي السنة الوحيدة التي عرفت فيها الميزانية فائضا قدره 14655.2 مليون دينار جزائري وهذا ناجم عن الارتفاع الكبير في إيرادات الميزانية حيث ارتفعت من 937100 مليون دينار جزائري سنة 1999 إلى 1190750 مليون دينار جزائري سنة 2000، أي بزيادة قدرها 253650 مليون دينار جزائري، مقابل زيادة طفيفة في النفقات الكلية للميزانية، حيث قدرت الزيادة بـ 77518.085 مليون دينار جزائري وهذا ما يفسر الفائض الحاصل في ميزانية 2000، أما السنوات من 2001 إلى 2012 المتبقية، فقد عرفت الميزانية خلالها عجزا ملحوظا، فرغم الزيادة في الإيرادات إلا أن زيادة النفقات قد فاقت ذلك، و هذا راجع إلى عاملين أساسيين²⁷:

✓ العامل الأول هو الانخفاض النسبي لأسعار النفط خلال السنتين 2001-2002 من 28.5 سنة 2000 إلى 25.2 و

24.3 دولار للبرميل في 2001، 2002 على التوالي.

٧ العامل الثاني فهو شروع الدولة بتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وسياسة اقتصادية جديدة تخرج الاقتصاد من حالة الركود عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة خاصة إلى الاستثمار في البنى التحتية والمنشآت القاعدية ومشروع الإسكان بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة، وكله هذا نتيجة عودة الاستقرار السياسي، وتراجع وتائر الاضطراب.

2- مؤشرات الأداء الخارجي للجزائر

يعتبر الكثير من الإقتصاديين أن السياسة المالية هي مؤشر التوازن الداخلي، كما تعبر السياسة النقدية مؤشر على التوازن الخارجي، وهذا الأخير يمثل ذلك المستوى من توازن ميزان المدفوعات بحيث لا يكون في حالة عجز تصل على عدم قدرة الدولة على تسديد ديونها، ولا في حالة فائض يضع بقية العالم في نفس وضعية العجز عن السداد اتجاهه.

2-1 مؤشر أسعار الصرف

يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثمارية، كما ان المستثمر الأجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، فضلاً على تقلبات في سعر الصرف تصعب تحقيق الجدوى كما يمكنها أن تعرض المشروعات بخسارة شديدة غير متوقعة.

جدول رقم (07): يمثل مؤشر أسعار الصرف بالنسبة للدولار للجزائر خلال الفترة 1990-2012

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
مؤشر أسعار الصرف	9	19	21.8	23.4	35.1	47.7	54.8	57.7
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
مؤشر أسعار الصرف	58.7	66.6	69.4	69.3	75.4	87.5	89.6	91.3
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
مؤشر أسعار الصرف	91.2	100	94.9	101.3	99.2	72.7537	77.5519	

مصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

U الديوان الوطني للإحصاء، نشرات الصندوق النقد العربي.

من التحليلنا للجدول أعلاه نلاحظ:

إن التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم كالأورو والدولار لديها تأثير كبير على الإقتصاديات التي تمتلك أقل احتياطي أجنبي، ناهيك عن تلك التي تمتلك احتياطي كبيرا، الوضع الذي إستلزم على الجزائر تعزيز آلية مرنة لتسيير تدخل البنك المركزي في عمليات الصرف فيما بين البنوك في الجزائر، وذلك بتتبع اليومي بتطورات قيمة سعر الصرف الاسمية مزامنا مع توقعات الأسعار النسبية²⁸.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات أسعار الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار في إرتفاع مستمر بداية من سنة 1990 إلى غاية 2005 وهذا راجع إلى أن الدينار الجزائري في إنخفاض متواصل مقابل الدولار الأمريكي بسبب ضعف الآلة الإنتاجية للإقتصاد الجزائري مما إنعكس سلبا على القدرة الشرائية هذا من جانب ومن جانب آخر أن الدولة الجزائرية لم تولي الإهتمام في وضع حدا لهذه الحالة عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك المحلية منها الرامية إلى تحريك العجلة الإنتاجية واكتفت بالإعتماد على القطاع الخدمي، أما فيما يخص الفترة 2006-2010 فنلاحظ تذبذب أسعار الصرف بين إرتفاع وإنخفاض طفيف من سنة إلى أخرى مما يفسر استقرار نسبي لقيمة العملة.

في واقع الحال نظرا لتقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية وتأثيرها على الإقتصاديات الناشئة في العالم، واصل البنك المركزي سياسة التعويم مع وضع هدف المحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي على حسب التغير في الأسعار الرئيسية فبالنسبة لمعدل سعر الفائدة السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو قد إرتفع قليلا بنسبة 0.05% في سنة 2012 مقارنة بالسنة التي تسبقها

حيث إرتفع من 102.2154 سنة 2011 إلى 102.1627 سنة 2012، أما بالنسبة للدولار الأمريكي فقد إنخفض مقابله كذلك من 72.8537 سنة 2011 إلى 77.5519 سنة 2012 و قد هنا الانخفاض بـ 6.45%.

لكن تدخل البنك المركزي الجزائري في عمليات الصرف بين البنوك ساعد على تخفيض آثار تقلبات أسعار الصرف في العملات الرئيسية على الإقتصاد الوطني خاصة على الأسعار الداخلية للسوق المحلية، لكن إجمالاً إن الوضع العام لسعر الصرف الجزائري حساس جدا، حيث أن قيمة العملة الجزائرية متذبذبة جدا.

2-2- مؤشر ميزان المدفوعات

باعتبار أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضع الإقتصادية للبلد المستثمر بمعرفة وضعية ميزانه، فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها (قيود وحقوق جمركية عالية، مراقبة الصرف والحد من القروض والتخفيف من الإنفاق على إعداد البنى التحتية وغيرها) من شأنه أن يعيق الإستثمار الأجنبي المباشر، لان فوائد تدفق الاستثمار الأجنبية المباشرة خاصتا للدول التي تعاني من انخفاض في المصادر الداخلية امرا إيجابيا، لان التمويل عن طريق القروض الأجنبية أثبت عدم فعاليتها لتأثيرها على ميزان المدفوعات وما ينعكس من آثار على الإقتصاد ككل.

جدول رقم (08): يمثل مؤشر ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 1990-2013

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
مؤشر ميزان المدفوعات	0.084	0.529	0.067	0.302	(4.3)	(6.2)	(2.08)	1.16	(1.74)
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مؤشر ميزان المدفوعات	(2.38)	7.57	6.19	3.65	7.44	9.25	16.94	17.73	29.55
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013			
مؤشر ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.58	20.14	12.01	0.13			

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

الديوان الوطني للإحصاء، نشرات الصندوق النقد العربي.

نلاحظ أن ميزان المدفوعات قد حقق في السنوات الأولى من فترة التسعينات فائض متواصل حيث تزايد من 0.084 مليار دولار عام 1990 ليصل إلى 0.302 مليار دولار في سنة 1993، ثم تحول هذا الفائض إلى عجز ابتداء من سنة 1994 أين بلغ 4.3 مليار دولار وتطور هذا العجز ليصل أكبر نسبة عام 1995 والمقدرة بـ 6.2، ثم تراجع ليصل 1.74 سنة 1998، وذلك راجع إلى إرتفاع أقساط المديونية وشلل الإقتصاد الوطني بعد حركة الخصخصة التي شهدتها تلك المرحلة، وكذلك عجز الميزان التجاري حيث بلغ سنة 1994، 260 مليون.

ونلاحظ من خلال الجدول، أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزا قدره 2.38 مليار دولار سنة 1999، وذلك رغم الارتفاع في أسعار المحروقات، وحقق ميزان المدفوعات فائض خلال سنة 2000 مقداره 7.57 مليار دولار، بالإضافة إلى تحقيق الميزان التجاري فائض في نفس السنة بـ 11.14 مليار دولار، وذلك يعود للارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار البترول، إذ قدر بـ 28.7 بعد ما كان بـ 18 دولار، وهو الأمر الذي ساعد على تخفيض حجم الديون الخارجية بشكل كبير خلال هذه السنة، بالإضافة الى توسيع عجز حساب رأس المال ويفسر ذلك بزيادة قيمة رؤوس الأموال المدفوعة على المدى المتوسط والطويل.

كما سجل رصيد ميزان المدفوعات إشارة موجبة بعد سنة 2002 والتي بلغ فيها رصيد ميزان المدفوعات 3.65 مليار دولار، أما الواردات فقد ارتفعت بقوة لتبلغ 12 مليار دولار، وتفسر هذه الزيادة بتوسع واردات مواد التجهيز في ظرف يتميز بتحسين نسبة الاستثمار في الإقتصاد الوطني وارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار، واستمر رصيد ميزان المدفوعات بالزيادة من 2002 الى 2008 وهذا يعود لارتفاع أسعار البرميل بصورة كبيرة ومستمرة.

أما في سنة 2009 فقد حدث انهيار في رصيد ميزان المدفوعات بما يقارب 10 مرات عما كان عليه في 2008، حيث 36.99 مليار دولار سنة 2008 ليبلغ 3.86 مليار دولار في 2009، مما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري، وانخفاض الميزان التجاري الى 7.78 مليار دولار. بعدما سجل 40.60 مليار دولار سنة 2008 ويعود السبب الى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول، وبعد الصدمة بدأ التحسن تدريجيا في أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل 82.870 دولار لسنة 2010 للسداسي الثاني بعدما كان 77.501 دولار للسداسي الأول من نفس السنة، مما حسن في ميزان المدفوعات لكل من 2010 و 2011 بـ 15.58 و 20.14 على التوالي.

الخاتمة :

ولقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نوردتها في التالي :

ü إن الناظر إلى حجم الإصلاحات و التشريعات المتخذة في الجزائر و خاصة التي مست الإستثمار منها أنها كافية لتهيئة مناخ إستثماري مناسب، إلا أنها في واقع الأمر غير مفعلة بالشكل الكافي نظرا لأنها غير متكاملة و المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي لهذين البلدين؛

ü إن بلورة الجهاز المصرفي و تطويره بما يتماشى و الإبداعات التي تسهل مؤمورية الإستثمار الأجنبي المباشر من شأنها أن تحقق فقرة نوعية في حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر؛

ü رغم تأخر الإصلاحات المصرفية ، إلا أنها أثبتت عدم فعاليتها و هو ما يثبت حجم الإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق في الجزائر بعد 1990 بصورة ضعيفة .

ü لم يكن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر معتبر بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي و هو ما يفسره عدم تأثيرها على مؤشرات الأداء الكلي بشكل ملحوظ؛

ü بالرغم من النتائج التي حققها الإصلاح المصرفي للإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه بقيت رهينة لأسعار النفط بإعتبار الجزائر دولة ريعية و هو ما وضعها امام تحدي تنوع إقتصادها بما يكفل خروجها من نفق ازمة أسعار النفط .

وحاولنا اعطاء توصيات واقتراحات ممثلة في التالي :

ü ضرورة الإستفادة من تجارب الدول الأخرى و التي حققت نصيبا معتبرا من الإستثمار الأجنبي المباشر؛

ü تسريع وتيرة الإصلاح الإقتصادي و إستكمال برامج الخوصصة و التي تعتبر من قنوات الإستثمار الأجنبي المباشر؛

ü ضرورة تنوع إقتصادي في الجزائر ، بما يكفل زيادة فرص الإستثمار وتنوعها، وذلك لوضع إقتصادها في مأمن من دوامة أسعار النفط التي في الغالب غير مستقرة و متقلبة المزاج؛

ü ضرورة الإهتمام بالبنى التحتية وتطويرها بإعتبارها من المحفزات التي يأخذها المستثمر بعين الإعتبار عند إتخاذ القرار الإستثماري، وذلك لما لها من شأن في تيسير مأمورية الإستثمار و تسريعه.

الهوامش

1. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 142.
2. نفس المرجع، و نفس الصفحة.
3. بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004. ص: 187.
4. فائزة لعراي، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة)، الجزائر، دار الجامع الجديدة للنشر، 2013، ص 158.
5. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص: 197.
6. نفس المرجع و نفس الصفحة .
7. طارق بلهاشمي، الإصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة آفاق إقتصادية، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، جانفي 2005. ص: 58.
8. نفس المرجع، ص: 58.
9. نفس المرجع، ص: 59.
10. Dr, Hocine Benissaad, la refonte de la loi sur le monnaie et le crédit.
11. رشيد بوعافية، "الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، الآفاق والتحديات"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية بنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة سعد دحلب البلدة، أكتوبر 2005، ص: 129.
12. بشير عامر ، "تحديث البنوك التجارية - دراسة حالة الجزائر -"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، نقود، مالية، بنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة اسعد دحلب، لبلدة، 2005، ص: 20.
13. سامية نزالي ، التأهيل المصرفي للخصوصية، دراسة حالة الجزائر، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص نقود مالية وبنوك)، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005، ص: 183.
14. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر. (مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر)، 2010/2011، ص: 73.
15. أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3)، السنة الجامعية: 2013/2014، ص: 178.
16. نشرة كريمة قويدري، مرجع سابق، ص: 62.
17. محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008، ص: 226.
18. لبيبة جوامع، ص لبيبة جوامع، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية، 2000/2012، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية)، 2014/2015، ص: 368.
19. أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 188.
20. لبيبة جوامع، مرجع سابق، ص: 370، 371.

21. نفس المرجع ،ص ص:384،385.

22. Guide Investir En Algérie, KPMG. Edition Janvier,Algérie, 2014, p 23.

23. يعود إرتفاع معدل التضخم في سنة 2007 خصوصاً إلى ثلاثة عناصر أساسية هي إرتفاع كتلة الرواتب والأجور من دون أن تقابلها زيادة الإنتاجية،

إرتفاع معدل نمو الكتلة النقدية، وإرتفاع أسعار السلع المستوردة بسبب إرتفاع سعر الصرف اليورو علماً أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة.

24. نصير أحمد ، لبزة هشام ، " أثر الفاعلية النسبية للسياسة النقدية على مؤشر أسعار المواد الغذائية" ، الملتقى الدولي السادس حول: إستراتيجية الأمن

الغذائي بالعالم العربي، المنعقد يومي 08/07/ ديسمبر 2011، جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، ص: 04.

25. ارتفاع الاسعار بشكل كبير جداً وسريع بشكل لا يمكن اللحاق به.

26. مسعود دراوسي، "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر)، 2006، ص: 396.

27. نبيل بوفليح، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسبية بن بوعلي،

الشلف، ص ص: 250، 251.

28. لبببة جوامع، مرجع سابق، ص ص: 291،292.

29. مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص: 401.

30. Banque d Algérie **media Bank** N° 8 octobre / novembre 1003. page 31

31. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، ص: 67.